

شارك في مؤتمر «فرص الأعمال في لبنان» شهادة: هيئة الاتصالات أعدت برنامج تراخيص يشمل خدمات «الحزمة العريضة»

والترخيص)»، وتحديدًا في جلسة عن «جهوز الحزمة العريضة» (Broadband Readiness)، وتناولت على وجه الخصوص الأطر التنظيمية والقانونية، إتجاهات البنية التحتية، إتجاهات نماذج الأعمال، نمو قطاع الإنترنت، وحالات واقعية من حول العالم.

وقال شهادة إن الهيئة «قد اقترحت برنامجاً لتحرير قطاع الاتصالات وطرحته للتشاور العام، ينص على فتح باب تراخيص النفاذ دون تحديد سقف لعدد هذه التراخيص، باستثناء تلك التي تتطلب ترددات، وحيث يكون الحد من الترددات القيد المادي الوحيد على العدد النهائي كون الترددات موارد محدودة ونادرة».

أما بالنسبة لمنح تراخيص تجيز بناء بنية تحتية على المستوى الوطني، فقد أضاف شهادة أن الهيئة قد قررت منح عدد محدود من التراخيص لمقدمي خدمات جدد للاستثمار في البنية التحتية الجديدة لخدمات البيانات الدولية وخدمات «الحزمة العريضة» الوطنية، تطبيقاً لما نص عليه قانون الإتصالات من تشجيع للاستثمار عبر فتح السوق ومنح تراخيص وإدخال مشغلين جدد ذوي إمكانيات وخبرات عالمية مشهود لها.

أوضح رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) ومديرها التنفيذي كمال شحادة، أن القانون 431 يدعو إلى تحرير قطاع الاتصالات كله، وعملاً به، أعدت «الهيئة المنظمة للاتصالات» برنامجاً للترخيص، يشمل الترخيص لمقدمي خدمات «حزمة عريضة» (Broadband) بديلين، بالإضافة إلى شركة «إتصالات لبنان» (ليبان تيليكوم) المزمع تأسيسها في إطار تحرير قطاع الاتصالات في لبنان.

ولدى مشاركته في مؤتمر «ليبانون أوبورتشينيترز» السنوي السادس، المنعقد في قصر المؤتمرات في الضبية تحت عنوان «فرص الأعمال في لبنان»، برعاية رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، أوضح شحادة أن فتح السوق أمام مقدمي خدمات جدد هو أمر مطلوب بموجب القانون، وهو شرط لتحقيق النمو والتنمية لخدمات الاتصالات، كما يتضح من التجارب الناجحة للبلدان التي سبقتنا في تحرير السوق، فضلاً عن كونه شرطاً ضرورياً لتقديم أفضل الخدمات بأجود نوعية وأدنى الأسعار الممكنة.

وكان شحادة يقدم مداخلة في سياق ورشة عمل حول «أعمال المعرفة (البنية التحتية) / التنظيم